

تركيا تنقل التوتر مع روسيا من الشرق الأوسط إلى القوقاز

أنقرة تبحث عن مدخل في أزمة أرمينيا وأذربيجان لحشر نفسها في المشهد الجديد



الفتنة.. هذا ما تبحث عنه أنقرة

وتعود جذور الخلافات "التاريخية" بين تركيا وأرمينيا إلى قضية إبادة الأرمن خلال الحقبة العثمانية، حيث ترفض أنقرة الاعتراف بوجود جرائم حرب ارتكبتها العثمانيون وكان ضحيتها الأرمن، وهذا الأمر يراه معظم المحللين سببا وجها بالنسبة لتركيا من أجل "رد الاعتبار" عبر بوابة دعم أذربيجان.

وتصنف عشرون حكومة بينها حكومات فرنسا وألمانيا وروسيا رسميا قتل الأرمن في عهد الإمبراطورية العثمانية على أنه إبادة جماعية. وقد دابت تركيا على اتهام من يصف المجازر، التي ارتكبت بحق الأرمن في الحرب العالمية الأولى بأنها إبادة جماعية بالنامر ضدها.

وتتهم أنقرة الأرمن بأنهم عبر جماعات ضغط بمختلف دول العالم، يطلقون دعوات إلى "تجريم" تركيا، وتحملها مسؤولية تعرض أرمن الأناضول لعملية "إبادة وتهجير" على يد الدولة العثمانية. ويزعم أردوغان أن الوثائق التاريخية تؤكد عدم حصول تلك الأحداث، بل على العكس، تمت معاقبة المتورطين في الانتهاكات عبر إدماجهم رغم عدم وضع الحرب أوزارها.

بسبب خطر حدوث عدم استقرار في جنوب القوقاز، وهي منطقة تمر عبرها خطوط الأنابيب التي تنقل النفط والغاز إلى الأسواق العالمية. ويأتي الانخراط التركي في التوتر الذي تعرفه المنطقة على وقع دعوات من قادة الدول الكبرى إلى العودة إلى طاولة المفاوضات وعدم تدخل أي طرف كان في هذا النزاع.

ويؤكد عارفون بخفايا تحركات دوائر صنع القرار في أنقرة أن المناورات العسكرية التركية الأذرية، التي جرت في أواخر يوليو الماضي شكلت تصعيدا خطيرا واستفزازا لأرمينيا، التي طلبت مساعدة قوى دولية وخاصة من روسيا، التي عرضت التوسط في حل النزاع، لمواجهة المحور التركي الأذري الذي يحشد على حدودها.

ويذهب المحللون الأتراك الموالون لحزب العدالة والتنمية إلى تصوير دعم حكومتهم لأذربيجان ضد أرمينيا في إطار حماية مصالح البلاد الطاقية وحماية خط باكو - تركيا النفطي وأنظمة أنابيب الغاز، إلا أن العداء التاريخي بين الأتراك العثمانيين والأرمن أهم أسباب الدعم لباكو المناوئة لأرمينيا.

شماليا سوريا أن المخابرات التركية بدأت بتسجيل أسماء المرتزقة وخاصة مرتزقة الفصائل التركمانية لرجعهم في أذربيجان لقتال الأرمن.

ندوب قديمة

تاريخيا، سبق وأن بدأ النزاع في قره باغ في فبراير عام 1988، عندما أعلنت مقاطعة قره باغ الحكم الذاتي وانفصالها عن جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية. وفي سياق المواجهة المسلحة التي جرت في الفترة بين 1992 و1994، فقدت أذربيجان سيطرتها على ناغورني قره باغ وسبع مناطق أخرى متاخمة لها.

ومنذ العام 1992 كانت وما زالت قضية التسوية السلمية لهذا النزاع موضعاً للمفاوضات التي تجري في إطار مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، برئاسة ثلاث رؤساء مشاركين، وهي روسيا والولايات المتحدة وفرنسا. وإن ذلك ومع استعادة الحرب أنفاسها، فإن المجتمع الدولي يشعر بقلق بالغ من الاشتباكات بين أرمينيا وأذربيجان

في السنوات الماضية تحركات مثيرة للاهتمام حول بحر قزوين وعبر جبال القوقاز.

وبينما تريد أنقرة زيادة نشاطها السياسي في المنطقة من بوابة الدعم العسكري، ومن معاملاتها التجارية مع كل بلد من بلدان القوقاز التي تتحالف معها، فهي بالتأكيد ستواجه عوائق كبيرة على طول الطريق. ومن غير المحتمل أن تقوم روسيا بفتح قبضتها على أرمينيا عن طريق السماح بدعم الأتراك لأذربيجان.

ولكن كان الصراع الذي اندلع بين أرمينيا وأذربيجان خلال نهاية الأسبوع الماضي مع إعلان وزارة الدفاع في أذربيجان أنها شنت هجوما مضادا على طول خط التماس بأكمله في قره باغ وإعلان الجيش عن تدمير 12 منظومة مضادة للطائرات تابعة لسلاح الجو الأرميني، لا يبدو أن يكون نزاعا بين جارين، بيد أنه يحصل في طياته مصالح جيواستراتيجية مهمة لروسيا وتركيا.

ونقلت وسائل إعلام عربية في يوليو الماضي، عن مصادر في مدينة عفرين السورية، التي تحتلها تركيا

اعتبر مراقبون عسكريون أن تفجر العمليات الحربية بين أذربيجان وأرمينيا يعتبر فرصة "ثمينة" لتركيا لنقل التوتر مع روسيا من منطقة الشرق الأوسط إلى القوقاز، إذ ورغم ما يظهره من اتفاقات هشة في سوريا حماية لمصالح كل منها، فلا يمكن تجاهل أنهما خصمان جيوسياسيان، ولكن سيكون على أنقرة حتما أن تأخذ في الاعتبار دور موسكو التي هيمنت على الشؤون السياسية والاقتصادية بين البحر الأسود وبحر قزوين على مدى قرنين من الزمن.

لندن - يؤكد الموقف التركي من الحرب المندلعة بين أرمينيا وأذربيجان توقعات الكثير من المحللين من أن الصراع ستستغله أنقرة لصالحها من أجل نقل معاركها مع موسكو من منطقة الشرق الأوسط، وتحديدا من سوريا، إلى القوقاز ذات الأهمية الاستراتيجية.

اعتبارات عسكرية

تعلم روسيا وتركيا أنهما تحتاجان إلى الاستعداد لأي تهديد من الجانب الأخر عبر بناء علاقات عسكرية إقليمية، ونتيجة لذلك تريد أنقرة فرض استراتيجيتها التي تمتد من سوريا إلى القوقاز، لكن يصعب تحقيق ذلك من الناحية السياسية نظرا إلى أنه يستبعد أن تسمح موسكو بعبور المعدات العسكرية التركية، واحد الحلول لتجنب المشكلة تماما يتمثل في استخدام بحر قزوين بمقابلة طريق عبور لنقل المرتزقة من سوريا إلى أذربيجان.

ورغم أن هناك تناغما بين الأولويات العسكرية لكل من روسيا وتركيا في سوريا، إلا أن الجانبين يعيشان على وقع توتر منذ أشهر هناك، إذ تتمحور نقطة الخلاف الأساسية بينهما حول الطريق الدولي أم 4، الذي تريد موسكو تعجيل فتحه لبدء عملية تبادل تجاري، بالإضافة إلى سحب القوات التركية من جنوبه، وحصنها بحزام عمقه 35 كيلومترا.

وبينما تريد أنقرة حسم مصير المناطق الداخلة ضمن تفاهم سوتشي، والتي توغل فيها النظام السوري وأواخر العام الماضي ومطلع هذا العام، بوضعها تحت حماية قوى أمنية تشرف أنقرة وموسكو على إعدادها، بعية الحصول على مكاسب أكبر في محافظة إلب، لكن روسيا تصر على تثبيت الوضع الراهن واستمرار سيطرة قوات النظام على تلك المناطق.

ومع اهتمام الجانبين بالصراع الدائر في سوريا ويعمل كلاهما على تأمين طريق بديل لقواتهما العسكرية وخاصة القوات الروسية لحماية نظام بشار الأسد، فإن نقل المعركة إلى القوقاز يبدو منطقيا، وبالفعل فقد رصد مركز ستراتفور

أحداث تاريخية

- 1988 أعلنت قره باغ الانفصال عن أذربيجان
- 1992 بداية نزاع بين أرمينيا وأذربيجان
- 1994 فقدت أذربيجان السيطرة على 7 مناطق أخرى
- 2020 تجدد النزاع بين أذربيجان وأرمينيا

وبينما لم يتطرق الرئيس التركي بشكل مباشر لما إذا كانت بلاده تلعب دورا نشطا في الصراع في الوقت الحالي، كما تقول أرمينيا، بينما تنفي أذربيجان هذه المزاعم، لكن السفير الأرميني لدى موسكو قال لوكالة سيونتيك إن هناك أربعة آلاف مرتزق قدموا من سوريا وتم تدريبهم في معسكرات المتشددين ونقلهم إلى أذربيجان.

كما نفى تاغانيان أن تتقدم بلاده بطلب إلى منظمة معاهدة الأمن

عدم الانفتاح السياسي يحاصر التحول المنشود في الجزائر

النظام بعد أن تعاطف الغضب والخوف في صفوف الحراك، وأصبح الكثيرون أكثر حذرا إزاء ما يكتبونه في الشبكات الاجتماعية، بينما يؤكد متابعون أن النظام الحالي دخل في دوامة الاستبداد.

المعهد السويدي للعلاقات الدولية يرى أن الوضع في الجزائر يؤثر سلبا في استقرار المنطقة على المدى البعيد

وتتجلى أمثلة كثيرة أخرى على هذا النوع من القمع، الذي تحدثت عنه مجموعة التفكير السويدي المتمثل في القانون الجديد الذي صوت عليه البرلمان في شهر أبريل الماضي، والذي يجرم نشر أخبار كاذبة تعتبر مسيئة لأمن البلاد. وتبقى المسألة المثيرة للاهتمام هي أي مسار سيسلكه الحراك الشعبي في الأشهر المقبلة لأن القضية الجوهرية بالنسبة لمستقبل الجزائر هي معرفة ما إذا كان المتظاهرون سيستأنفون الاحتجاجات الميدانية عند رفع القيود وكيف سيتصرف النظام في هذه الحالة؟

وفي ظل ما يجري في الجزائر من مخاض عسير لبدء عملية ديمقراطية ترضي الشعب، يبدو أن هناك غيابا لأي تفكير اقتصادي مستقبلي سيكون من الأمور التي تساهم في زعزعة الثقة، وهو ما يبدو جليا في التراجع السريع للدينار الجزائري في السوق السوداء.

وعلى عكس البرازيل والصين والهند فقد فشلت الجزائر على مدى العقود الثلاثة الماضية في كسب التعاطف الدولي. ورغم أن دبلوماسيتها أذكيا إضافة إلى تعليمهم الجيد وأن لها وزارة خارجية لها وزنها في الشؤون الإقليمية، إلا أن ارتفاع الفساد والاقتصاد الريعي يجرم الجزائر من أن يكون لها تأثير كبير في الخارج.

ويظهر غياب الحس السياسي للطبقة الحاكمة اليوم في ما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان فهذه الطبقة لا تزال تنظر إلى المواطن بشكل يختلف عن الوضع الذي يفترض أن تنظر به لهم بعد تغيير النظام، إذ أن معظم المراقبين يتفقون على أن انتشار فيروس كورونا أعطى للسلطة الجديدة فرصة سياسية لقمع الحراك بقسوة أكبر.

ويمكن تفسير الأحكام الصادرة ضد المعارضين والحملات ضد النشطاء والصحافيين والمدونين الذين هم الآن قابعون في السجن منذ سنة أشهر غالبا لأسباب تعسفية، على أنه تحذير من

نفسه، والمؤسسة العسكرية من ورائه، حكاما شرعيين للبلاد ولا يوجد أي مؤشر يدل على أن الجيش على استعداد لتقديم تنازلات.

ولكنه في المقابل بات اليوم يتعرض لضغوط قوية إلى الجانب معاناته من العديد من الأزمات الموازية التي يتعين إدارتها، في مقدمتها الأزمة السياسية التي أثارها الحراك، والأزمة الاقتصادية التي تفاقمت خلال الأشهر الستة الماضية، ووباء كوفيد - 19 الذي يعصف بالجزائر في الوقت الذي يعاني نظامها الصحي من العجز منذ أمد طويل.



المطلوب نظام جمهوري حقيقي

للبحر المتوسط. وقالت إن الأوروبيين لديهم ما يكفي من الأسباب ليتبعوا عن كثب ما يجري في هذا البلد.

ولم تحدث منذ فبراير العام الماضي أي فترة انتقالية حقيقية بعد بوتفليقة، لكن وعيا سياسيا جديدا برز بين الجزائريين، وجدار الخوف الذي منع المواطنين في السابق من التعبير عن استيائهم تصدع بشكل كبير، فهناك مطالب مستمرة لإقامة دولة مدنية دون تدخل الجيش في السياسة.

ويمثل هذا المعطى إشكالية عميقة بالنسبة للنظام الحالي، الذي يعتبر

تشير معظم الشواهد إلى أن الجزائر تمر بفترة حرجة للغاية من الناحيتين السياسية والاقتصادية تنذر، بحسب المراقبين، باضطرابات قادمة لا تتناسب مع ما تعيشه المنطقة والعالم من توترات لا يبدو أنها ستحل قريبا، مما قد يدفع جيران البلد وحلفاء الأوروبيين والأميركيين إلى التدخل بالنظر إلى غياب الحس الفكري لتثبيت تجربة التحول الديمقراطي المنشود.

الجزائر - شهدت الجزائر منذ الإطاحة بنظام عبدالعزیز بوتفليقة موجة غير مسبوقة من الاضطرابات السياسية التي اجتاحت البلاد. ومن المرجح أن تؤدي الحركة، التي تبدو على أشدها بين السلطات الجديدة والأوساط الشعبية إلى حدوث شرخ أكبر في الفترة المقبلة.

ورسم المعهد السويدي للعلاقات الدولية في دراسة حديثة صورة قاتمة عن الأزمة المتعددة الأوجه التي تتخبط فيها الجزائر، البلد الغارق في حالة عدم اليقين والمفتوحة على الجهول، مشيرة إلى المظاهرات الضخمة التي نزلت ضد نظام جديد يوجد تحت الضغط، ويعاني من الأزمة الاقتصادية ووباء فيروس كورونا.

وذكر محللو المعهد أن الوضع المحموم والهش في البلد قد تكون له على المدى البعيد تداعيات على استقرار المنطقة برمتها وعلى أمن بلدان الاتحاد الأوروبي، خاصة مع احتمال انهيار سياسي في أي لحظة بالتزامن مع تراجع أسعار صادرات النفط والغاز.

وترى مجموعة التفكير السويدية أن التحديات السياسية والاقتصادية الداخلية للجزائر تهم جيرانها وكذلك الاتحاد الأوروبي، الذي يوجد على بعد 150 كيلومترا فقط في الضفة الأخرى